

التقارير القطرية حول الارهاب للعام 2013

نيسان 2014

منشور وزارة الخارجية الامريكية

مكتب مكافحة الارهاب

تم النشر في نيسان 2014

قُدمت تقارير البلاد حول الارهاب للعام 2013 وفقاً للعنوان 22 من قانون الولايات المتحدة، القسم 2656f (ال"قانون")، و الذي يتطلب من وزارة الخارجية تزويد مجلس الشيوخ بتقرير سنوي كامل و شامل حول الارهاب لتلك البلدان والجماعات التي تنطبق عليها معايير هذا القانون.

العراق

نظرة عامة: لقد غيرت المنظمة الارهابية المعروفة باسم القاعدة في العراق إسمها في عام 2013 الى الدولة الاسلامية في العراق و الشام (داعش). لكن ظلت داعش تابعة للقاعدة في عام 2013 على الرغم من الخلافات المستمرة بين قادتها و قيادة القاعدة العليا. ويشار الى هذه المجموعة وتوابعها في هذا التقرير باسم تنظيم القاعدة في العراق/ الدولة الاسلامية في العراق و الشام مسؤولة عن الهجمات المنفذة خلال العام تحت كلا المسميين.

على الرغم من الزيادة الكبيرة في مستوى العنف الارهابي في عام 2013، احرزت القوات الامنية العراقية بعض التقدم في مقاتلة القاعدة في العراق و داعش و مجاميع سنية متمردة أخرى. نجحت الحكومة العراقية في تأمين التجمعات الدينية الكبيرة في الاماكن المقدسة في بالنجف و كربلاء و مناسبات حكومية رفيعة المستوى، لكن استمرت التفجيرات الارهابية و الهجومات الاخرى بالحدوث ضد مصالح على مستوى المحافظات و قوات الامن العراقية و بعض الاهداف سهلة الإستهداف. أن عدد الهجمات الارهابية واسعة النطاق والتي وُجّهت ضد اهداف سهلة الإستهداف و التي اصبحت السمة المميزة لتكتيكات مجاميع مثل تنظيم القاعدة في العراق/ الدولة الاسلامية في العراق و الشام، وتكتيكات ضيقة النطاق مثل نيران الاسلحة الخفيفة و العبوات الناسفة وصلت مستويات لم تُشهد منذ عام 2007. لم تكن هناك هجمات كبيرة ضد المصالح الامريكية و لم يكن هناك وفيات من الجانب الامريكي في عام 2013 نتيجة تلك الهجمات.

قام تنظيم القاعدة في العراق/ الدولة الاسلامية في العراق و الشام بزيادة مؤثرة في الاعتداءات الارهابية المتكررة و المعقدة و الفتاكة في عام 2013. و وفقا لتقديرات الامم المتحدة لعام 2013 فان اكثر من 7,800 مدني (بما في ذلك الشرطة المدنية) و اكثر من 1,000 من أفراد القوات الامنية العراقية قتلوا نتيجة اعمال الارهاب و العنف - بمعدل 24 قتيل يوميا. وقد جُمعت تقارير صحفية و تقارير الدولة المضيفة و مصادر معلومات عامة أخرى للفترة من كانون الثاني الى نهاية شهر تشرين الثاني، وقدرت اجمالي القتلى من المدنيين و قوات الامن العراقية ب 7,058 (4,817 مدني و 2,241 من افراد الامن). و على مدار العام، نمت تنظيم القاعدة في العراق/الدولة الاسلامية في العراق و الشام هجماته العشوائية على نحو متزايد و اثبتت زيادة قدراته في التخطيط و تنسيق الهجمات واسعة النطاق بشكل فعال. و نفذ تنظيم القاعدة في العراق/ الدولة

الاسلامية في العراق و الشام العديد من التفجيرات الانتحارية عالية المستوى و العجلات المفخخة ضد اهداف مدنية وحكومية تهدف الى زيادة التوتر بين مجاميع الطوائف العراقية والاقليات العرقية و تقويض التصورات العامة بقدرة الحكومة على توفير الامن. بالإضافة الى استهداف المنشآت الحكومية وقوات الامن العراقية، استهدف التنظيم اماكن العبادة الشيعية و المواكب الدينية الكبيرة مثل الزائرين الشيعة الى مدينة كربلاء و الجنازات والمدارس والتجمعات الصغيرة و الصحفيين والبنى التحتية الحيوية والاماكن العامة مثل الحدائق والمقاهي والاسواق.

بينما واصل تنظيم القاعدة في العراق/ الدولة الاسلامية في العراق و الشام اعتماده بشكل رئيسي على التفجيرات الانتحارية و العجلات المفخخة، فقد اعتمد بشكل متزايد على المسلحين الذين يستخدمون البنادق الهجومية و الاسلحة الكاتمة للصوت، كذلك ضد السنة التابعين للحكومة من خلال أستهداف الصحوة (مجالس الصحوة السنية) في المناطق التي يمارس فيها التنظيم سيطرة اكبر كما في محافظات الانبار ونيوى وصلاح الدين. استمرت الشرطة وأعضاء السلطة القضائية بمواجهة التهديدات على سلامتهم الشخصية و على عوائلهم. فقد أستهدف الارهابيين عوائل القوات الامنية العراقية الذين كانوا يعملون ضمن محافظاتهم. كذلك أستهدف الصحفيون بشكل متزايد من قبل الجماعات الارهابية.

كما واصل جيش رجال الطريقة النقشبندية، وهي جماعة قومية سنية متمردة ذات ارتباطات بحزب البعث السابق، هجماتها خلال عام 2013 مستهدفة الى حد كبير قوات الامن العراقية في شمال العراق.

برهنت قوات الأمن العراقية ان لديها بعض القدرات على إيجاد واعتقال وتوجيه التهم الى المشتبه بضلوعهم في الارهاب. وفقاً لوسائل الاعلام والتقارير الحكومية، فإن قوات الأمن العراقية اعتقلت 560 شخصاً على الاقل في شهر تشرين الاول، معظمهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005. بالإضافة إلى ذلك، فقد عثرت قوى الأمن الداخلي وقامت بتطهير مالا يقل عن 135 عبوة ناسفة مختلفة الانواع، بالإضافة الى ايجاد وتطهير 32 مخبأً للأسلحة. من بين المواد التي تم مصادرتها 48 عبوة ناسفة، ما يقارب 400 قذيفة هاون ومدفعية من مختلف العيارات، 42 صاروخاً، 21 قذيفة صاروخية يدوية، عدة كيلوغرامات من المتفجرات نوع سي- فور، اكثر من 30 كيلو غراماً من مادة تي ان تي، اكثر من 120 رمانة يدوية وصاعقة، واثنين من الالغام الارضية. استناداً الى تقارير جهاز مكافحة الارهاب العراقي، كان الجهاز قد قام بما يزيد عن 700 حالة اعتقال متعلقة بالارهاب حتى نهاية شهر ايلول.

في شهر تشرين الاول، قامت الحكومة العراقية بتأسيس قيادة العمليات المشتركة. كان الهدف من قيادة العمليات المشتركة هو لتسهيل التنسيق الاستخباراتي بين مختلف الوزارات والاجهزة الامنية الوطنية. يوجد ممثل رفيع المستوى في مقر قيادة العمليات المشتركة عن كل وزارة او وكالة. يقوم هؤلاء الممثلين بتقديم معلومات عملية فيما يتعلق بالتهديدات الارهابية الى قائد العمليات المشتركة، والذي بدوره يقوم بأصدار الاوامر الى قيادات العمليات في المحافظات ذات العلاقة لتنفيذ عمليات ضد اهداف محددة.

ان التعاون بين العراق والولايات المتحدة في مجال مكافحة الارهاب لازال قوياً لكنه يقتصر على التدريب، و تقديم المشورة، وبرامج تبادل المعلومات.

الحوادث الارهابية في 2013: زادت الجماعات الارهابية من عدد هجماتها وبشكل كبير في جميع انحاء البلاد عام 2013، الكثير منها عن طريق التفجيرات الانتحارية، السيارات المفخخة، استهداف عن طريق اطلاق النار، وهي السمة المميزة لعمليات تنظيم القاعدة في العراق/ الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش). في عام 2013، كان معدل الهجمات 68 هجوم انتحاري او سيارة مفخخة شهرياً نسبت الى تنظيم القاعدة في العراق/ داعش. صعدت الجماعات الإرهابية عشوائية هجماتهم بشكل اكبر واستهدفت بشكل متزايد المدارس، والبنية التحتية للنفط، والأماكن العامة مثل الحدائق، المقاهي، والأسواق. وفيما يلي قائمة جزئية تسلط الضوء على البعض من اشع الحوادث:

- في 4 اذار، اصدرت وزارة الدفاع بياناً اعلنت فيه ان اراهبيين من سوريا دخلوا العراق وقتلوا 48 جندياً سورياً اعزلاً. وكان هؤلاء الجنود الثمانية والاربعين قد فروا الى العراق بعد اشتباكات يوم 1-2 اذار بين الجيش السوري وقوات الجيش السوري الحر على الجانب السوري من معبر ربيعة الحدودي المرتبط بمحافظة نينوى. وكانت قوات الامن العراقية ترافق الجنود الثمانية والاربعين لأعادتهم الى سوريا عندما تعرضت قافلتهم الى هجوم في محافظة الانبار. تسعة جنود عراقيين قتلوا ايضاً في الهجوم بالاضافة الى العديد من الجرحى. الجيش السوري الحر نفى تورطه بالهجوم، بينما تكهنت الصحافة العراقية تورط تنظيم القاعدة في العراق/ داعش في الهجوم.
- بتاريخ 21 تموز، قام تنظيم القاعدة في العراق/ داعش بشن هجمات منسقة تنسيقاً جيداً وامتزامة ضد سجنى التاجي وابو غريب حيث تم قتل 10 من افراد قوات الامن العراقية على الاقل وافيد عن هرب اكثر من 500 سجين من المشتبه بأنتمائهم الى تنظيم القاعدة في العراق/ داعش.
- وفي 29 تموز، استهدفت موجة من الهجمات المنسقة عن طريق السيارات المفخخة بشكل متعاقب المناطق ذات الأغلبية الشيعية في جنوب العراق، مما أسفر عن مقتل أكثر من 50 شخصاً واصابة ما

يقدر بنحو 190 آخرين. تم تفجير مالا يقل عن 17 سيارة مفخخة من بينها تسع على الاقل في بغداد بالاضافة الى ست في المحافظات الجنوبية المثنى، البصرة، وواسط.

- بتاريخ 31 تموز، انفجرت عبوة في مقهى بمحافظة ديالى مخلفة 20 شخصاً مابين قتيل وجريح.
- بتاريخ 21 ايلول، استخدمت سيارتين مفخختين في هجوم على مجلس عزاء شيوعي في مدينة الصدر. الهجوم المنسق اسفر عن مقتل مالا يقل عن 50 شخصاً وجرح مايقارب 120.
- وفي 29 ايلول، قام تنظيم القاعدة في العراق/ داعش بشن هجوم مزدوج استخدم فيه السيارات المفخخة ونيران الأسلحة الخفيفة ضد مقر قوات الأسايش (قوات الأمن الداخلي في حكومة إقليم كردستان) في أربيل، وأسفر الهجوم عن مقتل ستة من أفراد الأمن وأصابة أكثر من 60 من المارة.
- بتاريخ 6 تشرين الاول، وفي محافظة نينوى، انفجرت سيارتان مفخختان في حي العياضية. السيارة الاولى انفجرت قرب مدرسة ابتدائية فيما السيارة الثانية استهدفت نقطة تفتيش تابعة للشرطة العراقية. هذه الهجمات قتلت ما يصل الى 13 من اطفال المدرسة وضابط شرطة عراقي بالاضافة الى جرح 140 آخرين معظمهم من طلاب المدرسة. في 17 تشرين الاول، وقبيل انتهاء عطلة عيد الاضحى، فجر انتحاري سيارة مفخخة في احد الاحياء ذات الاقلية الشبكية شرقي الموصل، مما اسفر عن مقتل 15، بينهم سبعة اطفال وجرح اكثر من 50 آخرين.
- في 1 كانون الاول، قتل مسلحون مجهولون أحد زعماء العشائر السنية في الفلوجة، محافظة الأنبار.
- في 3 كانون الاول، سيارة مفخخة تقتل 14 شخصاً على الاقل وجرح 40 آخرين خارج مكتب رئيس المجلس البلدي في الطارمية في محافظة بغداد.
- في 6 كانون الاول، هاجم مسلحون رؤساء البلديات المحلية في محافظتي ديالى وصلاح الدين، و اسفر الهجوم الذي وقع في محافظة ديالى عن وفاة رئيس البلدية في حين ذكر رسمياً وقوع جرحى في محافظة صلاح الدين.
- وفي 23 كانون الاول، قتل خمسة أشخاص في تفجير انتحاري بعد ان اقتحم مسلحون مجمع التلفزيون في مدينة تكريت. ابتدأت اعمال العنف عندما انفجرت سيارة مفخخة خارج تلفزيون صلاح الدين والمكاتب المحلية لقناة العراقية الحكومية، ومن ثم اقتحم مسلحون مكاتب تلفزيون صلاح الدين وقام انتحاري بقتل رئيس قسم تحرير الاخبار، محرر النشر، منتجا، مقدما، ومدير الارشيف بالاضافة الى جرح خمسة موظفين آخرين. وصلت قوات الامن العراقية الى مكان الحادث واستعادت السيطرة على المبنى بعد مقاتلة المهاجمين.

التشريعات، فرض القانون، وتأمين الحدود: ان قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لعام 2005، هو الوسيلة الأساسية لمقاضاة جرائم الإرهاب. تستخدم المحاكم العراقية أحكاماً مختلفة من قانون العقوبات رقم 111 لعام 1969، للتصدي للجرائم التي لا تندرج تماماً في إطار قانون مكافحة الإرهاب. تعمل حكومة الولايات المتحدة مع السلطات القضائية وسلطات فرض القانون في العديد من الأنشطة الرامية إلى تدعيم مؤسسات العدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون.

هنالك مشروع قانون قيد النظر من قبل مجلس النواب منذ عام 2009 لأعضاء الطابع الرسمي على جهاز مكافحة الارهاب بوصفه منظمة على المستوى الوزاري ويقنن مهام وصلاحيات الجهاز بموجب القانون العراقي، حيث يعتمد جهاز مكافحة الارهاب في ميزانيته على وزارة الدفاع.

كان الصراع الطائفي العنيف واحداً من اكثر الامور التي تمنع فرض القانون وتأمين الحدود بشكل فعال. ان قدرة العراق في فرض القانون وبقدر تعلقها بكشف الاعمال الارهابية وردعها ومنعها بشكل استباقي قد تم تعزيزها في عام 2013، الا انها تحتاج الى التحسين.

يمتلك العراق عدداً من وحدات مكافحة الإرهاب والتي تندرج تحت وزارتي الداخلية والدفاع، وغيرها من الوكالات. ومع ذلك، لا توجد آلية لتحديد أي وكالة ينبغي عليها الاستجابة او الرد على الحوادث الخاصة بمكافحة الإرهاب. و يؤدي هذا إلى نقص كبير في التنسيق والتعاون بين المؤسسات العراقية، الامر الذي يقلل من فاعلية رد العراق للتهديد الساحق من الإرهاب.

تعمل الحكومة العراقية على تحسين قدرتها على إنفاذ القانون عن طريق التدريب بمساعدة الولايات المتحدة في مختلف مجالات مراقبة الحدود، و التخفيف من خطر الأسلحة الكيميائية، والتدابير المضادة لحوادث التفجير، و تحقيقات ما بعد الانفجار، و أمن البنية التحتية الحيوية، و حماية الزعماء الوطنيين، وأمن الميناء البحري و المراسي، والاستجابة للأزمات، و دور قادة الشرطة في مكافحة الإرهاب، والتعرف على الوثائق المزورة، وفحص الأدلة الجنائية في مسرح الجرائم الإرهابية. وشملت المشاريع الأخرى التي ترعاها الولايات المتحدة، التدريب في مجال التحقيق المالي لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، فضلا عن بناء القدرات في النظام القضائي العراقي ودائرة الإصلاحات، والشرطة. وساعد برنامج تمويله الولايات المتحدة في تشريع الأول، ساعد الحكومة العراقية بفتح عيادة قانونية مجانية في مجمع محكمة الرصافة في بغداد. وكان مكتب المساعدة يشكل رابطاً هاماً بين الحكومة العراقية ومواطنيها، وخدم كآلية لمساعدة بعض شرائح المجتمع الأكثر ضعفاً في العراق، مثل النساء اللاتي يعانين من العنف المنزلي والأحداث الذين تعرضوا للإعتداء الجنسي أو غيرها.

وتواصل وزارة الداخلية ووزارة النقل والمواصلات في العراق تعزيز قدراتها الأمنية على الحدود، و تحسين تقاسم المعلومات داخل الحكومة العراقية فيما يتعلق بوثائق السفر. على سبيل المثال، يستخدم العراق نظام المقارنة و التقييم الآمنين في تحديد الهوية الشخصية، الذي يسجل ويفحص المسافرين الداخلين الى و المغادرين من البلاد. اعتباراً من نهاية عام 2013، تم العمل بنظام المقارنة و التقييم الآمنين في تحديد الهوية الشخصية العراقي في ستة مطارات دولية ، 11 من المنافذ الحدودية البرية، وميناء واحد. يتم تشغيل هذا البرنامج وتنسيقه من قبل دائرة المعلومات الوطنية في العراق.

في عام 2013، عمل برنامج المساعدة ضد الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية على تحسين قدرات إنفاذ القانون العراقي في مجالات التحقيقات، وأمن الحدود، والاستجابة للأزمات. و تقدم البرنامج دورات في إدارة مراقبة الحدود وأمن المراسي والميناء البحري، وتحديد التعرف على الوثائق المزورة.

تدهور الوضع الأمني في سوريا جعل من الصعب وعلى نحو متزايد لقوى الأمن الداخلي تأمين 400 ميل من الحدود العراق مع جارتها الغربية. و اكتسبت الجماعات الإرهابية منذ عام 2012، زيادة في إمكانية الحصول على الأسلحة نتيجة لزيادة التهريب وسهولة الحركة على طول الحدود العراقية مع سوريا. وشكلت الحكومة قيادة عمليات الجزيرة والبادية في محاولة لتحسين الأمن على طول الحدود.

خلال عام 2013، ارتفع عدد اللاجئين السوريين في العراق من حوالي 68,000 في الأول من كانون الثاني إلى 148,000 في منتصف أيار، عندما أغلقت حكومة إقليم كردستان المعبر الحدودي غير الرسمي الذي استخدمه معظم اللاجئين في دخول العراق. و أعادت سلطات الإقليم فتح الحدود للفترة من 15 آب لغاية 22 أيلول، ودخل خلال هذه الفترة ما يقرب من 75 ألف لاجئ سوري إضافي الى إقليم كردستان العراق. و في أعقاب الهجوم الذي وقع في 29 أيلول على مقر الأسايش في أربيل، قام المسؤولون في إقليم كردستان العراق بوضع ضوابط مشددة على تدفقات اللاجئين وتشديد القيود المفروضة على العراقيين العرب الذين يحاولون دخول الأقليم من المحافظات الأخرى من العراق. و قدرت الأمم المتحدة عدد اللاجئين السوريين بـ 210,000 في كانون الأول. ومع ذلك، يقدر مجموع اللاجئين السوريين في عام 2013 بأنه ربما وصل إلى 225,000.

ذكر مجلس القضاء الأعلى العراقي بأنه كان هناك 2,252 قضية إرهابية في عام 2013. و أسفرت 363 منها عن إدانة، فيما تم رفض المتبقي. و نظرت محكمة التمييز الاتحادية في 2,225 من القرارات. وغالباً ما تستخدم الاعتقالات في العراق كوسيلة لتطويق الجناة المحتملين، ولكن معدل الإدانة في قضايا مكافحة الإرهاب لا يتناسب وعدد الاعتقالات.

في عام 2013، قدم مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة أكثر من 35 طلباً الى وكالة وزارة الداخلية للإستخبارات و التحقيقات الاتحادية للحصول على معلومات بشأن مجموعة متنوعة من تحقيقات مكافحة الإرهاب. وكانت ردود وكالة الوزارة متقطعة؛ ومع ذلك، واصلت الوكالة التعبير عن حاجتها للتدريب في التحقيق في قضايا مكافحة الإرهاب وعزمها على تقديم استجابات أكثر شمولاً. تمت صياغة خطاب نوايا وتمريه إلى وكالة وزارة الداخلية للإستخبارات و التحقيقات الاتحادية والذي من شأنه هيكله وتعزيز الاتصالات مع الوكالة، و بحلول نهاية السنة كان الخطاب ينتظر الموافقة من وزارة الداخلية.

مكافحة تمويل الإرهاب: منذ عام 2005، كان العراق عضواً في مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، وهي مجموعة مالية على غرار هيئة أقليمية. وفي أواخر عام 2013، تولى العراق رئاسة المجموعة لمدة سنة واحدة. في تشرين الثاني 2012، تبنت المجموعة التقييم المتبادل الأول للعراق لمراجعة الامتثال للمعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب. وحدد التقرير مخاطر كبيرة، ووافق العراق على وضع خطة عمل لمعالجة نقاط الضعف. و في أيلول 2013، قدم البنك المركزي للعراق (CBI) تقرير مؤقت للأمانة العامة للمجموعة. و خضع العراق أيضاً للمراجعة المستهدفة لفرقة العمل المالية، متفاوضاً بشأن وضع خطة عمل لمعالجة أوجه القصور في نظام مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب. وقدم المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، خبرات في الموضوع لمساعدة العراق.

في حزيران، استبدال محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة عبد الباسط تركي المدير السابق لوحدة الاستخبارات المالية العراقية (وحدة مكافحة غسل الأموال) وهذه الوحدة ليست مستقلة عن البنك المركزي العراقي وتعاني من قلة القدرات والقيود المفروضة على الموارد البشرية والمادية.

ويستند الإطار القانوني العراقي لمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب الى قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2004، وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2005، وقانون العقوبات.

انضم العراق إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب في تشرين الثاني 2012، و في آذار 2013، نشرت حكومة العراق في الجريدة الرسمية الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي سبق أن وقعتها حكومة العراق في القاهرة في كانون الأول 2010. لا توجد أي إليه رسمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1267 لسنة 1989 عقوبات (القاعدة) ، ولا توجد إليه على الإطلاق لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1373 لسنة 2001. علاوة على ذلك، لا يمتلك البنك المركزي العراقي و لا وحدة الاستخبارات المالية العراقية الأسس القانونية لفرض تجميد للأصول.

تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب يعتمد على الموافقة على مشروع القانون من قبل مجلس الوزراء والبرلمان. وأن التأخير ناتج عن مزيج من الافتقار إلى القدرات المؤسسية وتوافق سياسي في الآراء، وتراكم قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي الملحة. وقد طلبت الحكومة العراقية المساعدة التقنية لوضع اللمسات الأخيرة للقانون بحلول شهر أيلول من عام 2015. إن تجريم تمويل الإرهاب على الصعيد الوطني وفقا للمعايير الدولية، وإنشاء وتنفيذ الإجراءات المناسبة لتجميد أصول الإرهابيين بما يتماشى مع المعايير الدولية يعتمد على إقرار مشروع القانون.

يفتقر البنك المركزي العراقي ووحدة الإستخبارات المالية إلى القدرة المؤسسية في رصد الأموال و خدمات التحويل بشكل فعال. و قد فرضت حكومة العراق القليل من العقوبات لعدم الامتثال ولم تصدر لوائح قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بضوابط مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب داخلياً في قطاع خدمات التحويل. لا يتطلب البنك المركزي العراقي ووحدة الإستخبارات المالية جمع مثل هذه البيانات لأنه لا يوجد أي نص في القانون العراقي يتطلب إدراج رقم حساب المنشئ الخاص في جميع قطاعات التحويلات البرقية. و ليس واضحا إذا كانت المصارف والمؤسسات المالية الأخرى تقوم بالرصد لغرض الامتثال فيما يتعلق بإدراج كامل معلومات المنشئ والمستفيد في التحويلات البرقية.

إن متطلبات تقرير المعاملات المشبوهة في العراق غير كافية بسبب التأخير والحد الأدنى للإبلاغ. وفي حين ألزمت حكومة العراق المنظمات غير الربحية بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، و التي قامت برصدها و

تنظيمها، لم تكن هناك أية مراجعة لمدى كفاية القوانين واللوائح فيما يتعلق بالاستغلال أو الإستخدام غير السليم للمنظمات غير الربحية من قبل الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية. ومن المرجح أن تفتقر حكومة العراق إلى القدرات المؤسسية والموارد لفرض ومنع استغلال المنظمات غير الربحية من قبل المنظمات الإرهابية.

لمزيد من المعلومات حول غسل الأموال والجرائم المالية، راجع تقرير الاستراتيجية الدولية للسيطرة على المخدرات (INCSR) المجلد 2، غسل الأموال والجرائم المالية لعام 2014:
<http://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2014/index.htm>.

التعاون الإقليمي و الدولي: يستمر العراق في التواصل مع جيرانه من خلال جامعة الدول العربية. و حضر خبراء التخلص من الذخائر المتفجرة في وزارة الدفاع العراقية دورة تدريب المدربين على التصدي لتهديد المتفجرات محلية الصنع. عقدت الدورة في مركز التفوق للتخلص من الذخائر المتفجرة والمعتمد لدى منظمة حلف شمال الأطلسي، في سلوفاكيا في تشرين الثاني من عام 2013. وهذا التدريب هو النشاط الأول مع العراق الممول في إطار برنامج العلوم من أجل الأمن والسلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

استضاف العراق مؤتمره الدولي الأول لمكافحة الإرهاب خلال الفترة من 27-28 تشرين الثاني. وحضر ممثلون من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، واليابان والصين.

مكافحة التطرف الذي يقود للعنف والتطرف العنيف: خلال عام 2013، عرضت مؤسسات أمريكية متعددة برامجاً لحكومة العراق تهدف إلى مساعدتها في مكافحة التطرف الذي يقود للعنف والتطرف العنيف. و تتنوع البرامج من تلك التي تتجذر في التنمية الاقتصادية الى برامج إشراك المجتمعات المحلية. و أجرى أكثر من 5000 من الأعضاء النشطين من خريجي برامج التبادل لحكومة الولايات المتحدة في العراق مجموعة متنوعة من برامج تنمية المجتمعات المحلية استهدفت الفئات السكانية المهمشة في العراق.